الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/136
28 February 1995

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/49/726)]

٤٩/١٣٦ ـ الادارة العامة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الحكومات والادارت العامة في مواجهة المسؤوليات الجديدة الناجمة عن السعي الى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وضمن ذلك، في جملة أمور، تطوير تجهيزات الهياكل الأساسية الرئيسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية، ومكافحة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والفقر، والاضطلاع، حسب الاقتضاء، بتهيئة الظروف المؤاتية لازدهار القطاع الخاص، وحماية البيئة،

وإذ تدرك أيضا الحاجة الى تعزيز قدرات الادارة العامة توخيا لضمان استجابة الخدمة المدنية لاحتياجات الناس وبغية توفير خدمات جديدة،

وإذ تؤكد أن للدول حقا سياديا في البت، وفقا لما لديها من استراتيجيات واحتياجات وأولويات انمائية، في شؤون اداراتها العامة، وأن المسؤولية عن ذلك تقع عليها هي،

وإذ ترى أن الادارات الوطنية الفعالة والكفوءة والمسؤولة أمام شعوبها هي ادارات يفترض فيها أن تدعم النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ ترى أيضا أن تطوير الموارد البشرية يشكل أساسا لا بد منه للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وعاملا رئيسيا من عوامل التقدم والرخاء،

وإذ ترى كذلك أن بعض المبادرات التي اتخذتها بعض البلدان استهدافا لإصلاح اداراتها العامة في إطار برامج التكيف الهيكلي، لم يكن يستند دائما الى سياسة مصممة ومرسومة للأجل الطويل،

وإذ تسلم بأهمية وتكامل الدورين اللذين يؤديانهما القطاعان العام والخاص في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضا بأهمية وجود ادارات فعالة وكفوءة، مسؤولة أمام شعوبها عن التنفيذ الناجح للإصلاحات الاقتصادية وذلك في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية،

وإذ تؤكد على أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية لكي تبني، ضمن الادارات العامة، القدرات اللازمة لتحقيق التنمية،

وإذ تعترف بأهمية الأنشطة التي يضطلع بها ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة في مجال الادارة العامة والمالية، لتعزيز فعالية الادارة العامة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية،

وإذ تعترف أيضا بأهمية تبادل الآراء والخبرات من أجل التشجيع على تحسين فهم دور الادارة العامة في التنمية وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

١ - تحيط علما بإعلان طنجة[1] الذي اعتمده مؤتمر البلدان الافريقية لوزراء الخدمة المدنية المعقود في المغرب يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٢ - تقرر أن تستأنف، في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٦ دورتها الخمسين لبحث مسألة الادارة العامة والتنمية، ولتبادل الخبرات، واستعراض أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان، وتقديم التوصيات حسب الاقتضاء؛

٣ - تدعو جميع الدول الى الاشتراك بنشاط في الدورة المستأنفة والى جعل تمثيلها في هذه الدورة على أعلى مستوى ممكن؛

٤ - تطلب الى فريق الخبراء المعني بالادارة العامة والمالية أن يساهم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أعمال دورتها المستأنفة، مستندا الى الخبرة المكتسبة في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية على أن تبني، ضمن الادارات العامة، القدرات اللازمة لتحقيق التنمية؛

---

(١) انظر A/49/495، المرفق.

٥ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وسائر مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تساهم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أعمال دورتها المستأنفة؛

٦ - تدعو المنظمات غير الحكومية التي يهمها الأمر الى أن تساهم، حسب الاقتضاء، في أعمال دورتها المستأنفة؛

٧ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها المستأنفة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا موحدا يتضمن تحليلا لدور الادارة العامة في التنمية وتوصيات تتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في الادارة العامة والتنمية لصالح من يهمه الأمر من البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية؛

٨ - تدعو اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة الى أن تدرس، خلال عام ١٩٨٥، دور الادارة العامة في التنمية، والى أن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها المستأنفة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير عن هذا الموضوع؛

٩ - تقرر أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال دورته التنظيمية، بأن يدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، في إطار بند "الأنشطة البرنامجية"، بندا فرعيا بعنوان "الادارة العامة والتنمية"؛

١٠ - تقرر أيضا أن تنظر في دورتها الخمسين، في مسالة الادارة العامة والتنمية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

الجلسة العامة ٩٢
١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤